

في الجملة واليقين جهة الصلوة قائمة في نفس مسكين  
 ضعيفين ليس قاي القياس بعلية وصف والوجه عن افساده  
 دليل علمية على الاصح فيها المقوادح منها تخلف الحكم على العلة  
 وفاقا للشافعي وسماه النقص وقالت الحنفية لا يوجد وسماه  
 تخصيص العلة وقيل لا في المستنبط وقيل عكسه وقيل يقع  
 الا ان يكون لما في او قد شرط وعلمه ان يرتفعها بنا وقيل  
 يقع الا ان يرد على جميع المذاهب كالغرابا وعليه الامام وقيل  
 يقع في الحاطرة وقيل في التصوصة الا في ظاهر عام والمستنبط  
 الا ما في او قد شرط وقال الامدي ان كان الخلف لما في او  
 قد شرط او في معرض الاستثناء او كانت منصوصة بما لا  
 يقبل التاويل لم يقع والخلاف معنوي لا لفظي خلافا لابن  
 الحاجب ومن فرعه التعليل بطنين والانقطاع وانحزام  
 المناسبة بفسدة وغيرها وحواله منع وجود الصلوة او منع  
 انتفاء الحكم ان لم يكن انتفاء مذهب السنن وعند من يرى  
 المواضع بيانها وليس المقترض الاستدلال على وجود العلة  
 العلة عند الاكثر للانتقال وقال الامدي سالم يكن دليل  
 اولي بالفتح ولو دل على وجودها بوجوه في محل النقص  
 ثم منع وجودها فقال ينتقض دليلك والصواب انه  
 لا يسمع الاستدلال من نقض العلة التي تمنع دليلها وليس له  
 الاستدلال على تخلف الحكم وبالثبات ان لم يكن دليل اولي

ويجب

وحسب الاحتراز منه على المناظر مطلقا وعلى المناظر الا فيما اشتر  
 من المستثنيات مطلقا ودعوى صورة معينة او بجهة او نفسها  
 ينتقض بالاشارة او النفي العامين او بالعكس ومنها الكسر قاذح  
 على الصحيح لانه نقض المعنى وهو اسقاط وصف من العلة اما  
 مع ابدال كما قال في الحنفية صلاة يجب قضاؤها فيجب  
 اداؤها كما لا يمكن فيعترض بان حضور الصلاة ملق فيسلك  
 بالعبادة ثم ينتقض بصوم الحائض او لا يبدل فلا يبقى علة  
 الا يجب قضاؤها وليس كل ما يجب قضاؤه يؤدي دليله  
 الحائض ومنها العكس وهو انتفاء الحكم لانتفاء العلة فان  
 ثبت مقابله فابطل وشاهده قول الله عليه وسلم ارايت  
 لو وضعها في صدام اكان عليه وزر فذلك اذا وضعتها في  
 الحلال كان له اجر في جواب اياتي احدنا شربة وله فيها اجر  
 وتخلفه قاذح عند مانع علمين ونفي بانتفاء انتفاء العلم  
 او الظن اذ لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ومنها عدم  
 التاثير اي ان الوصف لا مناسبة فيه ومما تم اخص بعباس  
 المعنى وبالاستنبط الخلف فيها وهو اربعة في الوصف بكونه  
 طرديا وحي الاصل مثل مبيع غير مبرئ فلا يصح كالطرد في  
 الهوا فيقول لا اثر للونه غير مبرئ فان العجز عن التسليم  
 كاف وحاصل معارضة في الاصل وفي الحكم وهو اضر بالان  
 اما لا يكون له ذكره فائدة كقولهم في المرتين مشتركون اللفظ